"ثورة" الفوق و"ثورة" تحت !

بقلم: محمود شعبان

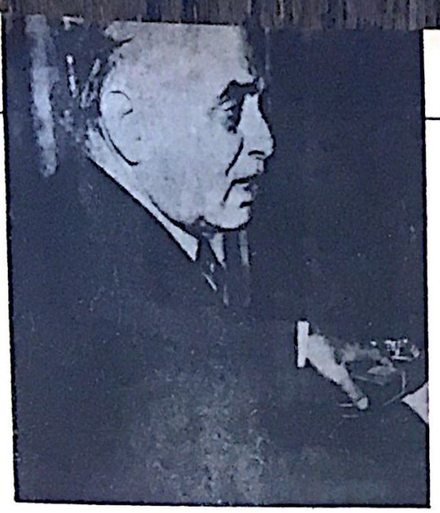

تصريحات المماطلة لن تنقذ النظام العاجز

« كلما ازداد بيانات القيصر تضليلا ، بصبح حكمه لا يطاق » .
(لينين)

خلال ازمة التشكيلة الوزارية الجديدة ، وسيول من التصريحات ، والبيانات الصادرة عن جميع اركان النظام ، واصحاب المصلحة في بقائه وتدعيمه ، تدعو الى انقاذ لبنان ، من ازماته الاقتصادية ، والى وضع حد لحالة الفساد ، والمحسوبية في اجهزة الدولة ، والى ردم الهوة التي تفصل بين الحكم وبين المواطن . وبالطبع ، كنا قد اشرنا في العدد السابق الى ان ما يسمى بعهد الازدهار ، والطمأنينة لن يكون ابدا في ظل النظام الراسمالي . وان النظام الراسمالي في لبنان ، لن يستطيع ابدا الخروج من مازقه التاريخي الحتمي المتجدد في عجزه عن انتشال الحالة الاقتصادية القائمة من التدهور المستمر .

واذا كنا لا نحتاج الى كبير جهد ، لنبرهن على ان اصحاب التصريحات والبيانات تلك ، لا يقصدون الا خداع الجماهير وتضليلها ، وانهم اصبحوا مكشوفين امام الجميع بصفتهم ثلة من المستفيدين لا يهتمون سوى بمصالحهم وامتيازاتهم على حساب مصالح الجماهير ، وحقوقها الحيوية والمشروعة . فاننا نحتاج الى البرهنة بشكل موضوعي ، على حقيقة الاسباب ، التي تجعل من المستحيل ، على النظام الراسمالي في لبنان ، ان يتخطى ازماته ، او ان يضع حدا لها ، بل سوف يبقى متخبطا فيها ، وسوف تزداد هذه الازمات ، حدة وتصاعدا ، وخطورة .

الاسباب الحقيقية لعجز النظام الراسمالي في لبنان

١ ـ منذ اواخر القرن التاسع عشر ، واوائل القرن العشرين ، تم تحول الراسمالية الى امبريالية . فلقد نشات الامبريالية ، باعتبارها تطورا واستمرارا ، لخصائص الراسمالية الاساسية وجه عام وتجسدت دلالات تكاملها في :

٢ ـ تركز الانتاج والراسمال تركزا بلغ في علو تطوره ، درجة نشات معها الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية .

ب ـ اندماج الراسمال البنكي بالصناعي . ونشوء الطغمة المالية على اساس الراسمال المالي هذا .

ج ـ تصدير الراسمال بالاضافة الى تصدير البضائع والمنتوجات .

د ـ تشكل اتحادات راسماليين احتكارية عالمية تقسم العالم .

ه ـ انتهى تقاسم الكرة الارضي من قبل كبريات الدول الراسمالية .

ومن هنا نتفق « ان الاحتكار هو اعمق اساس اقتصادي للامبريالية » ، ونتفق ايضا ان الامبريالية بوصفها تسطر على اقتصاد الاقطار المتخلفة في آسيا وفي افريقيا وامريكا اللاتينية ، وتنهب خيراتها وثرواتها فانها تخضع تطور ، او تركيب الاقتصاد ، في كل من هذه الاقطار الخاضعة للسيطرة الامبريالية وفقا لمصالحها ، وتكييلا لاقتصادها .

ولذا ، اسس في وجه الاقطار المتخلفة الخاضعة لسيطرة الامبريالية باب التطور الكلاسيكي او الطبيعي كما حدث في اوروبا ، ومن بين هذه الاقطار المتخلفة ، بالطبع ، لبنان .

٣ ـ ان مصالح الاستعمار والاستعمار الجديد هي التي تحكمت في بناء الاقتصاد اللبناني ، وتحديده . ومن هنا ، اتجه في كل هذا الوضع الى التبعية الكاملة ، للاحتكارات الاجنبية ، والى ضعف توجه التوظيفات نحو القطاعات الانتاجية الاساسية (الصناعة ـ الزراعة) . بل ان التطور العام للاقتصاد اللبناني ، كان يسير باتجاه خنيقرة التجارة ، والترانزيت ، والمصارف الاجنبية ، وشركات التامين ، اي الى القطاعات غير الانتاجية (قطاع الخدمات) مما اعاق تطور الاقتصاد اللبناني ، بشكل طبيعي والحقه بالتبعية الكاملة للاحتكارات الاجنبية .

ومن السهل ان نفهم ، انه في جميع احوال التبعية ، يكون نوع النمو الاقتصادي الذي يتم في البلدان التابعة ، خاضعا لمصالح خارجية كما سبق واوضحنا ، وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمو ، او التراجع العام لكل القوى المنتجة ، ولكنه يستتبع نوعا خاصا من النمو يؤدي الى تضخم بعض القطاعات التي يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الاجنبية تنميتها ، والى ركود ، او تراجع القطاعات الاخرى . وهذا النوع من النمو، يوفر الاساس للتبعية الاقتصادية التي تشكل ميزة جوهرية للبلدان المتخلفة .

وعلى هذا الاساس نستطيع تفسير اتجاه الاقتصاد اللبناني نحو تعزيز قطاع الخدمات على حساب نمو وتطوير القطاعين الزراعة . وبالتالي نستطيع ادراك معنى طموح المستعمرين الى جعل لبنان مستودعا ضخما لسلعهم ، ومنتجاتهم .

ان الاقتصاد اللبناني ضمن هذا الوصف ، والتحديد الموجزين كان يضمن للبرجوازية التجارية ، الارباح الطائلة . مما كان يعزز وباستمرار مواقعها السياسية ، ومما جعل منها في النهاية الفريق الاقوى والمسيطر في الطبقة الحاكمة في لبنان .

٣ ـ اذا كانت البرجوازية التجارية ، قد تكونت ، في اواخر الخمسينات ، واوائل الستينات ، من تحقيق انتعاش نسبي في صفوف بعض فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، وبالتالي قد خلقت من ذلك « اسطورة » منعة النظام الاقتصادي « الحر » . الا انه سرعان ما بدات هذه « الاسطورة » ، بالاهتزاز امام تلاحق الازمات المالية ، والاقتصادية التي كان ابرزها : « ازمة بنك انترا » وتوقفه عن الدفع . وذلك لان البرجوازية الوسيطة بشروط تكونها ، وتطورها في اطار التبعية للاستعمار والاستعمار الجديد ، لم يكن بوسعها اطلاقا ان تنهج بالاقتصاد اللبناني ، نهجا يحرره من مثل هذه الازمات التي تنخر بنيانه ، وتعري حقيقته بشكل سافر .

فمن المعروف جيدا ان اي اقتصاد سليم دعامتاه الاساسيتان هما : الصناعة ، والزراعة .

بينما نجد في الاقتصاد اللبناني ان الصناعة لا تسهم الا بنسبة ١٢٪ من الدخل الوطني والزراعة بنسبة ١٥٪ من الدخل الوطني حسب احصائيات ١٩٦٥ . بينما تسهم قطاعات الخدمات بحوالي ٦٨٪ !

ان تطور قطاع الخدمات في لبنان ، كان وما يزال يتم على حساب تطور القطاعات المنتجة ، اي الصناعة والزراعة ، ففي غضون السنوات الخمس عشرة الاخيرة كان معدل النمو في قطاعات الخدمات يتراوح بين ٦ و ١٥٪ تقريبا . بينما كان معدل النمو في قطاعي الصناعة والزراعة يتراوح بين ٤ و ٥،٢٪ تقريبا .

وهذا الامر قد ادى الى زيادة احكام ارتباط الاقتصاد اللبناني ، بقيود التبعية لمصالح الراسمالية العالمية المسيطرة على لبنان .

وعلى هذا الاساس يتضح ان البرجوازية التجارية (الوسيطة) تقف حائلا بين لبنان ، وبين تقدمه الفعلي على طريق بناء اقتصاد متحرر من التبعية للاستعمار الجديد ، ويتضح ايضا ان تطوير الصناعة ، والزراعة في لبنان لا ينتظر انقلاب جذري فيها مرتبط اشد الارتباط بالنظام الراسمالي الحاكم ، وبناء النظام الوطني الديمقراطي المتحرر من علاقات التبعية للاستعمار الجديد ، وذلك لان قضايا الصناعة والزراعة في لبنان ، ليست قضايا فنية وتتعلق فقط على حجم امكانيات البلد الاقتصادية ، والمالية ، انها قضايا سياسية ، واجتماعية ، وكل ذلك حولها صراع طبقي حاد .

ان الطبقة البرجوازية التجارية (الوسيطة) على هذا الاساس ، وبناء للاسباب التي ذكرناها طبقة طفيلية ، تقوم بوظيفة السمسرة في خدمة الاجنبية ، وهي اصلا محكومة بعلاقات انتاج غير الكاملة ، للراسمالية العالمية ، الامر الذي يستحيل معه ، ان تدفع هذه الطبقة الى تطوير لبنان على طريق التطور والازدهار والتقدم ، هي سوف تبقى مكتفية بوظيفتها المحددة ، وهي بين لبنان والتحرر الاقتصادي والسياسي .

الزوال العاجل للامبريالية والصهيونية !

Show Your Solidarity with U.S. and ISRAEL

DISPLAY THE U.S. AND ISRAELI FLAGS. LET EVERYONE KNOW YOUR FEELINGS TOWARD ISRAEL AND WHERE YOU STAND. THE JEWISH PRESS, AS A PUBLIC SERVICE, IS OFFERING A COMBINATION U.S.-ISRAELI FLAG PIN OR DECALS.

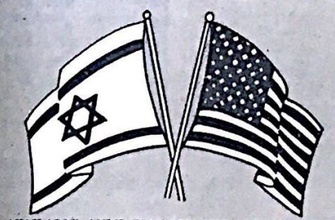

AVAILABLE ONLY THROUGH THE "JEWISH PRESS"!

FREE GIFT #1
(for new One (1) year subscriptions)
1. GOLD PLATED, enamel faced U.S. & Israeli Flag Pin with Military clutch back – use as a lapel pin, tie tack, brooch, etc.
A great gift for young and old.

FREE GIFT #2
(for new One (1) year subscriptions)
U.S. & Israeli Flag Decal, use in your home or on your car windows, etc.

□ « اظهر تاييدك ودعمك للولايات المتحدة واسرائيل : اظهر اعلام اسرائيل والولايات المتحدة ، ودع الجميع يعرف مشاعرك ازاء اسرائيل واين تقف منها .. »
هذا الكلام هو جزء من اعلانات تظهر في الصحافة الصهيونية في الولايات المتحدة ، وصورة الاعلان المنشورة مع هذا الكلام ماخوذة من « ذي جويش برس » عدد ١٤ آب □

ففية الاصلاحات ... التقليدية !

ويهمنا هنا ، ان نقف امام « مسالة الاصلاحات » لان الجميع كما يبدو قد اتخذوا منها « قميص عثمان » وراحوا يلوحون بها ، ولعل ابرز الصارخين والاكثر جراة في هذا العدد هو ما ادلى به الرئيس سلام لجريدة « النهار » البيروتية باريخ ٥ تشرين اول الجاري . ولذا نجب مناقشه ولو بشيء من الايجاز .

تصريح سلام : مغزاه وابعاده

يقول الرئيس سلام :

« الامر من الحكومة الان ، وممن تتالف ، هو ما يطلبه الناس من الحكم ، وما يطمح اليه الشعب على مختلف المستويات » .

ترى ماذا يطلب الشعب ؟

يجيب سلام على ذلك بقوله : « ان المطلوب من الحكم اليوم ، هو القيام بثورة عاجلة من فوق ، تكون ثورة الحكم على نفسه ، وعلى الاساليب التي تخطاها العصر . وتمنع بالتالي قيام ثورة من تحت » .

الواضح ان الرئيس سلام حريص على النظام، وبدوافع الحرص هذا ، فهو يطلب (وليس الشعب) من موقعه الطبقي المحدد « ثورة » الحكم على نفسه ، وعلى اساليبه التي تخطاها العصر على حد تعبيره .

فماذا تعني هذه الكلمات ؟

هل تعني ان المطلوب تغيير جذري في بنيه النظام الحاكم ؟

من البديهي لا ! ولكنها تعني ان نظام الحكم الراسمالي اصبح مطاليا ، امام ضغط الجماهير الشعبية الكادحة ، وتلاحق الازمات التي يتخبط فيها ، ان يسرع وباقصر وقت ممكن ، للحؤول دون استفحال خطر القوى الثورية ، ودون بلوغها مستوى ارقى من التفال ، والتاثير على الجماهير الشعبية وقيادتها ، واخراجها من حظيرة الولاءات التقليدية .

لقد اكدنا ، في البداية ، ان النظام ، بحكم تركيبه وسماته الجوهرية المحددة ، هو نظام عاجز ، ولذا فان النظام الحاكم لن يتمكن من « الثورة » على نفسه وعلى اساليبه الرثة البالية في معالجة الاوضاع ، ومن هنا ، تصبح كلمات الرئيس سلام عن « الثورة » ، في ابسط الحالات ، مجرد امنية طوباوية ، او حلم مثالي، لن يتحقق في مجرى الواقع على الاطلاق ، لان الثورة بمعناها الحرفي والعلمي ، ليست مجرد تعديلات شكلية طفيفة لا تمس سوى قشرة النظام .

الثورة .. والتحايل على الثورة

ان الثورة لا تعني تغيير وجوه الموظفين ، ولا تتحقق من خلال مشاريع مثل مشروع « تعيين امناء سر للوزارات » . ان كل هذا ، ليس ثورة ، انه دوران في الحلقة المفرغة نفسها ، وان فهم الثورة او « الانقلاب الابيض » كما يطيب لهم ان يسموه على هذا النحو ، تاكيد واضح ، على عجز وافلاس النظام الراسمالي الحاكم في لبنان ودليل حي على ان الرئوس الجديدة ، او الرقيمات الجديدة ، التي يطالب بها العهد الجديد على لسان اقطابه ، لن تخرج النظام الراسمالي من مازقه التاريخي ومن مصيره المحتم بالسقوط ، والانهيار .

على هذا الاساس ، فان الرئيس سلام ، حين يدعو الى ثورة من فوق ، فبالطبع ، كما عبر لانه يريد ان يمنع ثورة من تحت ، وبمعنى ادق ، لان النظام الحاكم بخشاها بشكل مطلق لانها ثورة صحيحة ، بقيادة الطبقة العاملة ، وبرامجها الجذرية وفي اطار تحالفها ، مع سائر الكادحين، والمتضررين من نظام الاربعة مائة . ولان هذه الثورة (ثورة الحق ، ثورة الكادحين) سوف تطيح بالضرورة بكل مظاهر واشكال التسلط الفعلي ، لان في هذا الحرر خرابا لمصالحها ومصالح اسيادها الامبرياليين .

.. ضد ثورة الـ « تحت » !

امام ، هذا الواقع العلمي لحاله الاقتصاد اللبناني يتضح امامنا ، بشكل ملموس مغزى التصريحات المتعاقبة ، خلال الاسبوعين الماضين وحتى الان ، اذ تتبين منها ، ان اقطاب النظام واركانه ، ومن كل الفئات المتصارعة على النفوذ السياسي ، انهم جميعا عندما يتحدثون عن ضرورة « خلق الازدهار » ، او « المناعة الاقتصادية » ، او ضرورة الفكر « بالانجازات الاصلاحية » التي تسهم في منع (ثورة من تحت) كما عبر الرئيس صائب سلام ، فهم لا يقصدون من كل ذلك ، سوى المناجرة بمصالح الجماهير الشعبية ، وتضليلها . وتصوير المسالة امامها بشكل يسيطي ملفق فحواه ان المسؤول الحقيقي عن هذه الازمات ، وحالات الفساد والمحسوبية في الادارات ، وتدهور اوضاع الجماهير المعيشية وافطراد الشباب الى الهجرة ، بينما يقبع القسم الاعظم منهم على ارصفه البطالة ، والقاقه ، ان المسؤول عن كل ذلك هو وجود « فلان » او « فلان » في هذا المنصب او ذاك ، وان استبدال « فلان بفلان » ، سوف يضع حدا ، لهذا الوضع المتدهور ، و « ينقذ » الجميع من شروره !

انهم ، عندما يصورون المساله على هذا النحو، فانما يرمون الى تبرئة النظام الراسمالي (نظام الاقتصاد الحر ، نظام الاربعه بالمئه سماسرة الاستعمار الجديد وشركائه في النهب والاستغلال) من مسؤولية هذه الازمات الحاده ، والاوضاع المعيشية المتدهورة .

ومما يثير التامل هو ان رئيس الجمهورية الجديد كان قد استهل كلمته امام البرلمان عشية تسلمه لمقاليد الرئاسة بقوله : « لبنان مرتع امن ـ واحة محبة » .. الخ . بينما كل تصريحات المسؤولين من المستوزرين والنواب تؤكد ان الاوضاع لا تطاق ، وان الحالة الاقتصادية تزداد سوءا وانه يجب التفكير الجدي ، بانجاز الاصلاحات لما فيه « خير الوطن » !

طريق الاصلاحات المميعه للصراع الطبقي مسدود

ان طريق الاصلاحات المميعة للصراع الطبقي في لبنان هو طريق مسدود . فالنظام الحاكم قد جهد ، وفعل المستحيل لترميم بنيانه الاخذ بالتصدع ، عن طريق « اصلاحات » ، والخروج بالدولة « بمظهر عصري » ، من خلال ايجاد مؤسسات مثل المشروع الاخضر ومجلس الخدمة المدنية والبنك المركزي وما شابه ذلك . الا ان كل هذه التغيرات او التعديلات الطفيفة ، لم تحل دون استفحال الازمات وتعاقبها ، لانها لا تمس سوى القشرة الخارجية السطحية من بنية النظام ، اي انها ، لا تخدم بشكل عملي وموضوعي سوى تكريس مصالح الراسماليين وكبار الملاكين ، وبقايا الاقطاعيين . على الرغم من كل الريق المصطنع التي يحاول ارباب النظام الراسمالي تظليفها به .

فاذا كانت الراسمالية الحاكمة ، في المجتمعات الغربية ، قادرة حتى الان على ان تقدم عددا من الاصلاحات التي تخفف من حدة الصراع الطبقي ، فبالطبع لانها امبريالية ، اي لانها ، تستمر الاقطار المتخلفة ، وتنهب ثرواتها وتقدم جزءا منها ، في سبيل الاصلاحات التي تساعد على تلطيف الصراع الطبقي في مجتمعاتها وتحول دون استفحاله ، بسرعة الصراع القائم في المجتمعات الخاضعة لسطرتها ..

اما الراسمالية الحاكمة في لبنان ، فانها والاستغلال الطبقي ، اي سوف تزيل الفوارق الطبقية القائمة بين طبقات المجتمع اللبناني مما يترتب على ذلك دمار مصالح المستغلين الراسماليين ، وسائر القوى الرجعية المفادة المرتبطة عمليا ، بمصالح الاستعمار والاستعمار الجديد .

على هذا ، كان حريا بالرئيس سلام ان يقول صراحة ، وبعيدا عن ضوضاء الالفاظ او بريقها ، او ثوريتها الشكلية انه يجب ان نميع الصراع الطبقي ، بشتى الوسائل الاصلاحية ، التي تعطي القليل القليل ، مقابل الاحتفاظ ، من قبل الطبقة الحاكمة ، بالكثير الكثير ، اي يجب ان تنفس الصراع الطبقي هذا ، من كل زخم منتظر ، واذا لم نعطن الى هذه المسالة ، فان ثورة الطبقات المضطهدة ، والمستغلة (بفتح الغين) آتية لا ريب فيها .

وهكذا ، عن طريق الاصلاحات ، الجزئية الطفيفة والوعود الكثيرة والطنانة التي تقدفها على الجماهير ، نخدر احساس الكادحين بالظلم والفقر والاستغلال وهكذا ، نحافظ على النظام الراسمالي بكافة مؤسساته .

ان طريق الاصلاحات ، ولا شك ، هو الطريق الراسمالي لامتصاص الازمات ، وتنفيس حدة الصراع الطبقي ، او تميعها ، ولكن المسالة التي يجب ان نعالجها في هذا العدد هي حقيقة ما اذا كان النظام الراسمالي الحاكم في لبنان ، قادرا على تحقيق مثل هذه الاصلاحات التي تمتص الازمات ، وتميع حدة الصراع الطبقي في لبنان ، او تلطفه ام لا ؟

طريق الاصلاحات المميعه للصراع الطبقي مسدود

ان طريق الاصلاحات المميعة للصراع الطبقي في لبنان هو طريق مسدود . فالنظام الحاكم قد جهد ، وفعل المستحيل لترميم بنيانه الاخذ بالتصدع ، عن طريق « اصلاحات » ، والخروج بالدولة « بمظهر عصري » ، من خلال ايجاد مؤسسات مثل المشروع الاخضر ومجلس الخدمة المدنية والبنك المركزي وما شابه ذلك . الا ان كل هذه التغيرات او التعديلات الطفيفة ، لم تحل دون استفحال الازمات وتعاقبها ، لانها لا تمس سوى القشرة الخارجية السطحية من بنية النظام ، اي انها ، لا تخدم بشكل عملي وموضوعي سوى تكريس مصالح الراسماليين وكبار الملاكين ، وبقايا الاقطاعيين . على الرغم من كل الريق المصطنع التي يحاول ارباب النظام الراسمالي تظليفها به .

فاذا كانت الراسمالية الحاكمة ، في المجتمعات الغربية ، قادرة حتى الان على ان تقدم عددا من الاصلاحات التي تخفف من حدة الصراع الطبقي ، فبالطبع لانها امبريالية ، اي لانها ، تستمر الاقطار المتخلفة ، وتنهب ثرواتها وتقدم جزءا منها ، في سبيل الاصلاحات التي تساعد على تلطيف الصراع الطبقي في مجتمعاتها وتحول دون استفحاله ، بسرعة الصراع القائم في المجتمعات الخاضعة لسطرتها ..

اما الراسمالية الحاكمة في لبنان ، فانها ذاتيا وموضوعيا ، ليست قادرة على لعب هذا الدور ، اي ليست قادرة على تقديم اصلاحات على غرار الاصلاحات في المجتمعات الغربية .

ونحن هنا ، فان قدرتها على امتصاص الازمات، او تميعها اقل مستوى بكثر ، مما هو قائم في المجتمعات الغربية .

وللتوضيح نضرب المثال الاتي وهو : اذا كانت الانظمة الامبريالية ، كما في امريكا مثلا ، تقدم لبعض العاطلين عن العمل ، راتبا ماليا ، بقصد المساعدة (اي بقصد احتوائهم وتعميمهم) فنحن نسال ما الذي يقدمه النظام الحاكم في لبنان ، لـ ١٥ الف مواطن يبلغون سن العمل سنويا ولا يجدون امامهم اية فرصة للعمل ؟

الواضح ان مصير هؤلاء ، هو البطالة ، او الهجرة ، او القيام باعمال غير مشروعة . اي ان النظام الراسمالي الحاكم ، عاجز بشكل مطلق عن تامين فرص العمل ، باعتباره كما سبق واوضحنا ، يصمد بالدرجة الاولى والرئيسية على قطاع الخدمات (القطاع غير المنتج) ومن هنا ، فان امكانية النظام على التشغيل ، هي موضوعيا ، محدودة ، وضعيفه للغاية .

ان طريق الاصلاحات ، الذي ينادي به اقطاب العهد الجديد ، هو طريق مسدود ، بشكل قاطع وان اي اصلاح يقدمه النظام ، هو من جهة محدود جدا ، ومن جهة اخرى ، لا يمتص حدة الازمات المعيشية والاقتصادية ، اي لا يحول دون استفحال الصراع الطبقي ، وتفاقمه .

ونحن هنا ، لا نغيب اطلاقا ، ما للعامل الذاتي من دور رئيسي في استفحال الصراع الطبقي وتفاقمه ، وتبلوره بشكل اكثر وضوحا مما هو قائم الان . اعني دور القوى التقدمية ، المحركة للثورة وصاحبة المصلحة فيها .

ان النظام الراسمالي ، لن يخرج من مازقه ، من دورانه في دوامة ازماته الدائمة . لا بالتصريحات ، ولا بالوعود المفلفة ، ولا بالاصلاحات الجزئية .

يقول لينين : « ان طريق الاصلاحات هو طريق المماطلة ، واللف والدوران ، هو موت الاجزاء المنفصلة من جسم الشعب ، موتا بطيئا ، مؤلما . ان العمال والفلاحين هم الذين يتالمون اكثر من غيرهم من هذا التفسخ » .

وبالاستناد الى كلام لينين هنا ، فان العمال والفلاحين ، لن تحل ازماتهم المعيشة ، ولن يتحرروا من كابوس البؤس والعوز عن طريق اصلاحات النظام الراسمالي الحاكم (هذا اذا حققت) مما يؤكد ان الحل الحقيقي الجذري للخروج بلبنان من هذه الاوضاع المعيشة الصعبة ، لن يتجسد الا بثورة العمال والفلاحين وسائر الكادحين (اي بثورة من تحت كما عبر عنها) ثورة الفئات والطبقات المحرومة والكادحة هذا هو منطق التاريخ .

وتطور التاريخ لن توقفه تصريحات الخداع وهديان القوى المضادة ، وهي نرى تباشير اندحارها ، امام نمو القوى الثورية ، وتصاعد نضالها .

ان القوى الرجعية والمضادة قد تموق حركة التاريخ ، ولكن ليس بمقدورها ان تمنعها من السير في خطها الصاعد والوصول الى نتائجها المحتومة على الاطلاق .